الاحتلال الفرنسي لتونس وتوقيع معاهدة باردو عام 1881 والموقف العثماني منه عام 1881م

The French occupation of Tunisia and the signing of the Bardo Treaty in 1881 and the Ottoman position on it in 1881 AD

أ. د. علي حسين نمر الاسماعيلي

الباحث: محمد ضهد جابر فلول الزيدي: كلية الاداب، جامعة ذي قار، العراق

Dr. Ali Hussain Nimer Al-Ismaili

Muhammad Dahd Jaber Faloul Al-Zaidi: College of Arts, Thi- Qar University, Iraq

الملخص

تعود الأطماع الفرنسية في تونس الى عهد بعيد ففي عام 1270م قام الملك لويس التاسع حملة عسكرية على تونس كان مصيرها الفشل، وبعدها تمكنت فرنسا من فرض معاهدة عام 1685م على تونس تخولها أحقية الامتيازات على بقية الدول الأخرى لكن بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 أولت فرنسا اهتماماً خاصاً لتونس التي عدتها امتداداً للجزائر من الجبهة الشرقية واخذت فرنسا تخلق الذرائع لاحتلال الأيالة التونسية. وكثرة المشاكل على الحدود الجزائرية التونسية التي أعطت الذريعة لفرنسا في حشد قواتها العسكرية للدخول الى أرض الأيالة وطلب الباي الحكومة الفرنسية لحل المشاكل ودياً, ومعاقبة المشاكسين من قبله, لكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك وأرسل حاكم تونس برقية الى حكومة اسطنبول طالباً منها التدخل لاحتواء المشكلة حيث كانت الايالة التونسية تابعة اسمياً للدولة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال الفرنسي، توقيع معاهدة باردو، موقف الدولة العثمانية من الحماية

Abstract:

French ambitions in Tunisia go back to a long time. In 1270 AD, King Louis IX launched a military campaign against Tunisia that was destined to fail. After that, France was able to impose a treaty in 1685 AD on Tunisia that entitles it to privileges over the rest of the other countries, but after the French occupation of Algeria in 1830, France paid attention Especially for Tunisia, which it considered an extension of Algeria from the eastern front, and France began to create pretexts for the occupation of the Tunisian Ayala. And the many problems on the Algerian-Tunisian border, which gave the pretext for France to mobilize its military forces to enter the land of the Ayala, and the Bey asked the French government to solve the problems amicably, and punish the quarrelsome before him, but the French government refused and the ruler of Tunisia sent a telegram to the Istanbul government asking it to intervene to contain the problem where it was The Tunisian state is nominally affiliated with the Ottoman Empire .

Keywords: French occupation, signing of the Bardo Treaty, the position of the Ottoman Empire on protection

المقدمة:

نظرا للاستقلالية الكبيرة التي تمتعت بها ولاية تونس، فقد أبرم بايات تونس العديد من الاتفاقيات والقروض مع الدائنين الأوروبيين بعيدا عن السلطات العثمانية في إسطنبول، ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأ الدائنون مثل الإيطاليين والفرنسيين والإنجليز في تعزيز نفوذهم السياسي في البلاد، وحاربوا بكل قوة المجهودات الإصلاحية الكبيرة التي قام عليها الوزير "خير الدين باشا" التونسي الذي اضطر في نهاية المطاف إلى الاستقالة من منصب الوزارة التونسية والهجرة صوب إسطنبول.

أُجبرت تونس على التوقيع على اتفاقية الحماية الفرنسية التي بدأت بتولي فرنسا مسؤوليات الدفاع والشؤون الخارجية لتونس وانتهت بالاحتلال الدائم الذي شرع في تغيير صورة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد, وتعتبر تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاحتلال الفرنسي، حيث قررت الحكومة الفرنسية برئاسة "جول فيري" في آذار 1881م احتلال البلاد التونسية، بعدما أعدت تخطيطا عسكريا ودبلوماسيا كاملا على مرحلتين: الأولى احتلال شمال البلاد وفرض الحماية على "الباي"، والثانية السيطرة على كامل التراب التونسي وتبرير الحملة العسكرية بدواعي تأمين الحدود الفرنسية في الجزائر من غارات القبائل شمال تونس. بعد حملة برية وبحرية فرنسية انطلقت من الجزائر والبحر المتوسط استمرت أسبوعين، وعلى إثر نزول القوات الفرنسية التي ضربت بالمدافع والأسلحة المختلفة كل مقاومة وجدتها أمامها، وقّع محمد الصادق باي، حاكم تونس، مع الجنرال الفرنسي "برنار" في 12 أيار 1881م اتفاقية "قصر باردو".

طرحت الدراسة مجموعة من الاشكاليات التي كانت عبارة عن أسئلة ستتم الاجابة ضمناً بين ثنايا هذه الدراسة وعلى مدى مساهمة الوضع الداخلي والخارجي في استقطاب الحماية على الأيالة التونسية وكيف وقع الباي معاهدة باردو مع الجانب الفرنسي لفرض الحماية على تونس ولماذا اعتمدت فرنسا نظام الحماية على الأيالة.

يكتب الباحث في هذا الموضوع رغبة منه في إبراز واقع الاستعمار الفرنسي في الأيالة التونسية التي كان لها المصير المخزي مع الأيالة الجزائرية حيث كان احتلالها بعد احتلال الجزائر عام 1830م وكذلك معرفة الإشكاليات الأولية للسياسة الاستعمارية من القهر والاضطهاد الاستعماري على الأيالة التونسية وكيف تم توقيع معاهدة باردو على تونس وما موقف الدولة العثمانية من الحماية.

المبحث الأول: الاحتلال الفرنسي لتونس وتوقيع معاهدة باردو عام 1881

تعرض الوجود العثماني في تونس منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر وحتى سقوط تونس تحت الحماية الفرنسية للكثير من الظروف والتشابكات الداخلية والخارجية التي أضعفته وجعلته يتلاشى عام بعد أخرى. تلك الظروف منها ما هو خاص بتونس ومنها ما له علاقة بالدولة العثمانية ومنها ما هو مفروض من قوى لها أطماعها الاستعمارية. فتعاون تونس مع فرنسا عند احتلالها الجزائر كان خطأ استراتيجيا مهد لتداعيات عسكرية وسياسية واقتصادية أضرت بتونس على المدى البعيد وأضعف الوجود العثماني الذي كان يشكل قوة دول المغرب العربي التي كانت تدور في فلك الدولة العثمانية. وعندما أدركت الحكومة التونسية خطأ سياستها حاولت انتهاج سياسة التوازن بين القوى الكبرى التي ظهرت في بداية الأمر ولكن التطورات الدولية أثبتت عدم جدواها بسبب اختلاف ميزان القوي بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية وعندما أرادت الحكومة التونسية الحفاظ على ارتباطها بالدولة العثمانية [1]

ومن اجل المحافظة على الوجود العثماني فيها ظهر واضحا لها أن الزمن تغير والأحوال تبدلت فالدولة العثمانية كانت تعاني من أمراض وعلل عديدة والتواجد العثماني كان لا يمثل أهمية في حفاظ تونس على استقلالها. أما ما له علاقة بالدولة العثمانية فيتركز في سياسة الباب العالي في التعامل مع تونس بعد الغزو الفرنسي للجزائر حيث حاولت إعادة نفوذها المباشر على تونس كما فعلت في طرابلس، وبتلك السياسة خلقت فجوة بينها وبين البايات دفعتهم إلى التعاون مع فرنسا. وإلى جانب تلك السياسة التي أضعفت الوجود العثماني في تونس كان للحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد قوى أوروبية كحرب القرم في 4 تشرين الاول (1853-1856م)[2] ونزاعها مع روسيا الأثر الكبير في إشغال الباب العالي عن تونس، وعلى الرغم من التعاطف الذي أبدته الحكومة التونسية مع الدولة العثمانية في تلك الأزمات إلا أن الدولة العثمانية كانت غير قادرة على الحفاظ على وجودها في مناطق تعتبرها أكثر حيوية من تونس. وكان للقوى الاستعمارية الدور الرئيس في إضعاف الوجود العثماني[3]، فالسياسة الفرنسية كانت تهدف إلى إخراج تونس من دائرة الارتباط العثماني بل إنها

[1] رودلفوميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم الاسرة القرمنلي، ترجمة: طه فوزي، دار المرجان , طرابلس (د. ت)، 1963، ص 20.

[2] احمد سهيل طقوس، العثمانيون من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس، لبنان، 1995، ص ص 390-395 ؛ مرفت اسعد عطا، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس(1869-1904)، (د-ط)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص133.

[3] وديع أبو زيدون، تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، عمان 2003، ص 213-217.

ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما شجع القناصل الفرنسيون بايات تونس على الاستقلال عن الدولة العثمانية لكي يقوموا بتنفيذ مخططات بلادهم الاستعمارية. وجاء التنافس الأوروبي على تونس مرحلة متقدمة في إضعاف الوجود العثماني في تونس إذ أصبحت المصالح الاقتصادية تهدد ليس الوجود العثماني بل استقلالية تونس[1]. وبالفعل وصل ذلك التنافس إلى توريط الحكومة التونسية في اتخاذ قرارات قانونية واقتصادية أوصلت البلاد إلى مرحلة من الفوضى والإفلاس. وفي المرحلة التي سبقت الحماية أصبح الوجود العثماني يكاد يكون صورية، وإذا وجد بشكل محدود فإنه لا يملك الفعالية في الوقوف أمام الأطماع الفرنسية[2].

تعد تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، وقد لقي مشروع الحماية معارضة دولية، ولأجل ذلك عمل جول فيري [3] Jules Francois Camille على إنجاح هذا المشروع من خلال جذب المعارضة لصفه وذهابه إلى إقناع المعارضة الداخلية بعدم تورط الحكومة في الأعباء المالية التونسية، وتحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وما إلى ذلك من إصلاحات إدارية واقتصادية تتحملها الدولة الحامية.[4]

وبذلك لم يكن احتلال تونس وليد الصدفة بل كان ذلك نتيجة تحرشات مقصودة ومؤامرات دولية حيث كان مؤتمر برلين [5]المنعقد 1878م مسرحا لها[6]. حيث طرحت مسألة احتلال تونس في المؤتمر، واقترح وزير الخارجية البريطاني ماركيز سالسبوري (Marquis Salisbury)

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه والمعاصرة، القاهرة، 1980، ص 71-73.

[2] اكمل الدين احسان اوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، اسطنبول، 1999، ص 45.

[3] جول فيري: رئيس وزراء فرنسا، 1881- 1883م، صاحب فكرة احتلال تونس، وتأديب قبائل بني خمير، أنظر: محمد عصفور سلمان، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منه)، مجلة ديالى، العدد 56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق 2012، ص 25؛

SALİH AKIN ،1877-1878 OSMANLI -RUSHARBİ'Nİ ARAPVİLAYETLERİNDEKİ ETKİLERİ ،YÜKSEK LİSANS TEZİ ،FATİH SULTAN MEHMET VAKIF ÜNİVERSİTESİ ،2021, s60

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي لدراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى (د-ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 190.

[5] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص520. .

[6] عبد الرحمن ابن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1936-1945، ج2، د. ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت، ص 147. .

والمستشار الألماني بسمارك[1] على الحكومة الفرنسية احتلال تونس وذلك لأجل حصول إنجلترا على جزيرة قبرص، وتحويل أنظار فرنسا عن مقاطعتي الألزاس و اللورين، وجاء

على لسان بسمارك (Otto von **Bismarck**) في المؤتمر: "إن الحرية التونسية نضجت قد حان لكم أن تقطفوها"[2].

وبعد دراسة مشروع الاحتلال ولأجل إنجاحه عملت الحكومة الفرنسية على إيجاد ذريعة الاحتلال تونس، ولم يكن ذلك غريبا عن الحكومة الفرنسية، وإذا كانت قد تذرعت بحادثة المروحة لاحتلال الجزائر فالأمر لم يختلف كثيرا عن تونس.[3]

وقد ادعت دخول القبائل التونسية من بني خمير القاطنة بالجبال الواقعة على الحدود الجزائرية إلى جنوب الصحراء إلى الحدود الطرابلسية، وتوغلها داخل الحدود الجزائرية إثر اغتيال مواطن من أولاد سدرة (بني خمير) في شباط 1881 م بسبب تعديه على شرف فتاة من قبيلة ناهد (الجزائرية) ودخلت القبيلتين في مواجهة أدت إلى تدخل سلطات الجزائر للحفاظ على الأمن بالحدود، وتدخلت الجيوش الفرنسية لقمع قبائل بني خمير للحفاظ على حدودها ما بين (30/31 اذار 1881 م).[4]

ويذكر المحجوبي في كتابه بوجود مناوشات سجلت من قبل سلطات الجزائر حوالي 2380 حادثة ما بين (1870م، 1881م) وأكدت السلطات الفرنسية أحداث شباط و اذار 1881 م كانت تشكل فعلا بعض الخطورة.[5]

---

[1] بسمارك (1815-1889م): ولد عام 1815 سياسي بروسي عمل على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية بألمانيا من 1871 إلى 1890 حقق الملف الداخلي الألماني والإمبراطورية الألمانية الثانية، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج1، المصدر السابق، ص 543، التيحي سارة، بسمارك واهم اعماله ومشاريعة على المستوى الاداري والعالمي (1862-1889م) رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 مايو، قالمة، 1945، ص 75.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، د. ط، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 17.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المصدر السابق، ص 17.

[4] خليفة الشاطر , المصدر السابق، ص 17.

[5] على المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعن عمر بن ضو وآخرون، د. ط، دار سراس للنشر، تونس، 1986 ص 40.

لقد اختلفت الروايات حول سبب تعدي قبائل الخمير على الحدود الجزائرية، ونجد أن "علي المحجوبي" قد أرجع ذلك الخلاف بين قبيلة خمير والتي تعدى شاب منها على شرف فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية[1]، وهذا القول قد عارضه "علي داهش" والذي أرجع السبب إلى مساندة القبائل التونسية من قبائل بني خمير للجزائريين في مقاومتهم للمحتل الفرنسي[2].

بعد أن نجحت فرنسا في كسب تأييد أغلب الدول الأوروبية للاستيلاء على تونس خلال مؤتمر برلين الأول عام 1878، فأصبح تحويل تونس إلى مستعمرة فرنسية مسألة وقت فقط، وذلك من أجل تخطي عدة أسباب متمثلة في التوتر السياسي الذي ساد العالم آنذاك، و المعارضة الشديدة من طرف الحركات المناوئة للاستعمار، مثل حركة الجامعة الإسلامية و التي تهدد مصالح فرنسا حتى في الجزائر، بالإضافة إلى معارضة إيطاليا للأطماع الفرنسية في تونس[3]، وكذا سعي فرنسا إلى تهيئة الرأي العام الفرنسي، و كسب أغلبية برلمانية[4]. حيث سعى منظروها الاستعماريون و منهم جول فيري (JULES FERRY) ورئيس الحكومة الفرنسية على التدخل في تونس، وسانده في ذلك القنصل روستان (Rustan) و الوالي العام للجزائر و كثير من الشخصيات الفاعلة منهم، أرلنجي[5]، وكمندو، و بالفعل صادقت الأغلبية البرلمانية على التدخل في تونس عام 1881[6].

وبالتالي فما هي إلا ثلاث سنوات من التأخير بعد مؤتمر برلين الأول حتى نضجت كل المعطيات، و قررت الحكومة الفرنسية برئاسة جول فيري تنفيذ مخططها الاحتلال تونس.[7]

وهنا لم ينقص فرنسا إلا إيجاد مبرر الدخول إلى الأراضي التونسية، فكلفت قنصلها في تونس بهذه المهمة، و الذي ما لم يلبث حتى وجد أحسن مبرر لذلك متمثل في اعتداءات قبائل الخمير[8]

---

[1] المصدر نفسه، ص 40. .

[2] المصدر نفسه، ص 52. .

[3] إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص 99، 98.

[4] ارنلود قرين، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881 - 1918 المجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، ع3، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس 1975، ص 28

[5] أرلنجي: مغامر في الشؤون المالية وشريك الوزير الاول (مصطفى خزندار)، اكبر منتسب في ازدياد القروض التونسية، وافلاس خلال القرن التاسع عشر ميلادي وقد ساعد ارلجيني دخول الفرنسيين الى تونس محطة المراسين واليهود والاجانب للمزيد ينظر:خليفة الشاطر، المصدر السابق، ص 20.

[6] **MUSTAPHS STIT, LBLD , S 70 – 95.**

[7] خليفة شاطر واخرون، المصدر السابق ص 59.

[8] علي المحجوبي، المصدر السابق، ص 102.

الموجودة في الشمال الغربي من تونس ودخولها في شجار مع الجزائريين في الحدود الجزائرية التونسية يوم 31-30 أذار 1881 م [1].

انتهزت فرنسا هذه الحادثة متهمة هذه القبائل بدخول حوالي 300 شخص من أفرادها الحدود الجزائرية، وقتلوا أربعة عمال من الأجانب يعملون في السكة الحديدية، وسرقوا بعض المواشي[2].

وفي هذا الشأن شنت حملة صحفية، ورفعت انشغالاتها موهمة الرأي العام الفرنسي بأنها تتلقى إهانات واعتداءات من طرف قبائل الخمير التونسية المتمردة والخارجة عن سيادة الباي[3]، فتذرعت فرنسا بهذه الحجة لاحتلال تونس، ولم تراعي عروض الباي لتهدئته للموقف، ومع نية الغدر المبيت زعمت فرنسا أن إرسالها للحملة العسكرية من أجل تأديب هذه القبائلة[4]، وفي 16 نيسان 1881م، قام روستان بإبلاغ الباي بذلك، وطلب منه التعاون مع الجيش الفرنسي لردع المعتدين وإقرار الأمن

[1] E. Rouard DECARD, la turquie etle protectorat français en tunisie (1881-1913) ,paris, p4 .

[2] وايضا من المعارك التي خاضتها عروش خمير كان ذاك الصدام الأول يوم 24 نيسان 1881م بطبرقة عندما حاولت بعض القبائل (الوراهنية وأولاد يحي) تعطيل إنزال القوات الفرنسيّة التي التجأت إلى استعمال المدفعية وتهديم البرج كما اشتبك أهالي خمير بطبرقة مع هذه القوات في واقعه المنكورة. كذلك خاضوا معركة فج كحلة يوم 26 نيسان وكاف شراقة يوم 29 نيسان 1881م حيث سيطر مقاومو خمير على ممر فج كحلة لعدة ساعات ولم ينسحبوا إلا بعد أن استشهد لهم خمسون مقاتلا. كما تصدت قبائل خمير للقوات الفرنسية في منطقة سيدي عبد الله وبني مطير وصمد أهالي السلالمة والقوايدية مدة ثلاث ساعات في خنقة الحمام أمام قوات الجنرال لوجرو. وفي الواقع تفيد وثائق الجيش الفرنسي المتعلقة بسير عملية الاحتلال إن قبائل الجبل اعتمدت حرب العصابات والمناوشات والاغارات الليلية على مخيمات العدم في مجموعات قليلة وتفادت التصادم الجبهوي مع جيش يفوقها عددا وعدة. ولعل أكبر صدام شاركت فيه عروش خمير كان يوم 30 نيسان 1881 في معركة بن بشير إلى جانب أولاد بوسالم والشيحية وعمدون والتي استشهد فيها 150 من التونسيين وارتكب فيها العساكر الفرنسيون جرائم بشعة من تمثيل بالقتلى وبقر بطون النساء الحوامل واخراج أجنتها وطرحها مع أمهاتها على حالة فظيعة كما ورد في رسالة علي باي إلى محمد الصّادق باي في 2 ايار 1881م. للمزيد انظر: امين احمد حمدي، محاولة في تحديد الخسائر البشرية خلال الحملة العسكرية الفرنسية على البلاد التونسية1881-1884، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس، 2006 – 2007، ص 57.

[3] خليفة الشاطر، المصدر السابق، ص 20.

[4] محمد عبد الله عودة و إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية النشر، 1989، ص 64.

و النظام، لكن الباي رفض ذلك وحاول التدخل بنفسه لحسم الموقف، و قام بتوجيه فرقة عسكرية على رأسها أخاه الطيب باي نحو قبائل الخمير[1].

ولكن فرنسا لم تراع ذلك، وهجم الجيش الفرنسي برا في 24 نيسان 1881م على تونس بقيادة الجنرال لوجير (Logerot)، وعبر حوالي 30. 000 جندي فرنسي من التخوم الجزائرية إلى الحدود التونسية واحتلوا مدينة الكاف طبرقة بدون مقاومة[2]، فقام الباي بتوجيه قوة عسكرية لتصدي للعدوان، إلا أنه أمر بالتراجع أمام قوة الجيش الفرنسي الكبير، ثم أسرع الباي محمد الصادق إلى مراسلة رئيس الوزراء العثماني، سعيد باشا لطلب المساعدة، إلا أن الدولة العثمانية في تلك الفترة كانت تعيش مرحلة ضعف عسكريا وحتى سياسيا، خاصة بعد هزيمتها في حربها مع روسيا عام 1877م، فلم تستطيع فعل شيء سوى تقديم احتجاجا شديد اللهجة لفرنسا عن طريق سفير دولتها في باريس الذي قابل وزير الخارجية الفرنسي،

واقترح عليه التسوية التي قدمها الباب العالي[3]، غير أن فرنسا لم تأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار، وعملت على تثبيت لأقدامها في تونس. ثم توجهت الدولة العثمانية إلى الدول الكبرى التي شاركت في مؤتمر برلين الأول، التقديم شكوى ضد الاعتداء الفرنسي على تونس، إلا أن موقف هذه الدول كان مخيبا الآمال الدولة العثمانية، ما عدا إيطاليا التي كانت ترفض هذا الاعتداء، لكن صوتها لم يكن له صدى أمام موقف الدول الكبرى المؤيدة للدخول الفرنسي في تونس[4]. وأمام هذا الوضع تقدم الجيش الفرنسي نحو وسط وجنوب التراب التونسي، وانطلق أسطولها من طولون إلى ميناء بنزرت.[5]

حيث أنزل جيش قوامه 8000 عسكري، وتوجه نحو العاصمة وعسكروا بقيادة الجنرال بريار، على مقربة من قصر باردوه[6] في اقامة محمد الصادق باي(1859-1882م)، و ذلك في يوم 12

---

[1] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ص 278.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 151.

[3] محمد عصفور سليمان، "، المصدر السابق، ص 245، 246

[4] حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص 251.

[5] خليفة الشاطر، المصدر السابق، ص 23

[6] باردو: هي كلمة محرفة من لفظة باللغة الاسبانية وتعني مرج، وتعني باللغة العربية الأرض الفسيحة كثيرة النبات، وأن قصر باردو يعود تواجده إلى العهد الحفصي، الذي كان عبارة عن حدائق وبساتين وتتخلله مساكن، اشتهر بهذا

ايار 1881م، وفي الساعة الرابعة من نفس اليوم، قدم القنصل العام الفرنسي روستان نسخة معاهدة الحماية الفرنسية على تونس إلى الباي، و التي أرسلها جول فيري مع القائد بريار، الذي أعطى مهلة للباي بالقبول أو الرفض حتى الساعة التاسعة [1] وفي هذه اللحظة دعا الباي إلى مجلس الدولة التونسي لمناقشة هذا الأمر الطارئ، فطلب أعضاء المجلس من الباي رفض المعاهدة، والدخول في مقاومة الاحتلال ودعوة الشعب لذلك[2]، لكن الفرنسيين هددوا الباي إذا رفض توقيع المعاهدة سيتم خلعه، و تعيين أخيه الطيب باي على العرش، مما اضطرا محمد الصادق باي توقيع على المعاهدة على الساعة الثامنة 12 ايار 1881م، والتي عرفت بمعاهدة باردو أو قصر السعادة، وبذلك أصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية، كخطوة أولى في احتلال شمال البلاد تحت الحماية، ثم تستكمل الخطوة الثانية السيطرة على كامل البلاد تحت الاستعمار المباشر[3]، ومن أهم البنود التي جاءت في معاهدة الحماية عام 1881م:

- الموافقة على احتلال القوات الفرنسية للمراكز التي ترها صالحة لتوطيد الأمن على الحدود و السواحل على أن يزول الاحتلال عندما يتفق الطرفان على عدم بقاء ضرورة.
- يتعهد الباي ألا يبرم معاهدة مع أية دولة أخرى إلا بموافقة من فرنسا.
- تشرف فرنسا على وضع نظام مالي يساعد على وفاء تونس لديونها بالاتفاق مع الباي.
- يكلف ممثلو فرنسا الدبلوماسيون بحماية رعايا تونس و مصالحها في الخارج[4].

الاسم أثناء قدوم أول جالية أندلسية إلى تونس حوالي 800 م، وسكنه أمراء الدولة المرادية، وحتى الأسرة الحسينية، حيث وسعوا أبراجه وزادوا في عمارته وفخامته خاصة في عهد المشير أحمد باي. للمزيد ينظر: محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تح حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحيى، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 80، 81. عبد الله العلاجلي واخرون، المتجد في اللغة والاعلام، جزء الاعلام، دار المشرقة، ط 2، بيروت، ص 101.

[1] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المصدر السابق، ص 80 ؛ للمزيد ينظر الى الملحق رقم (5).

[2] شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص308.

[3] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996، ص 141؛ وعبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 6.

[4] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المصدر السابق، ص 81.

صيغة بنود هذه المعاهدة في ظاهرها لا تحمل الأهداف الاستعمارية التي تمس باستقلال تونس، ولكن في طياتها الباطنية أنها سلبت كل مقومات الدولة المستقلة التونس[1].

تامرت فرنسا وحكومة الباي على خداع الشعب التونسي، وإقناعه بأن هذه الاتفاقية هي معاهدة صداقة و حسن جوار، وليست لتثبيت الغزو الفرنسي في تونس، إلا أن خيوط هذه الخديعة لم تنطوي على الشعب التونسي[2]، انفجرت عدة ثورات شعبية في مناطق مختلفة من تونس، منها ثورة صفاقس، و أخرى في القيروان ضد الباي وأسرته الخونة، وضد جنوده، والغزاة الفرنسيين، و التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب، وتمكنت القوات الفرنسية من قمع الثوار بمنتهى القسوة وإخمادها بسهولة[3].

أخذت فرنسا صيغة الحماية على تونس، لأنها أقل تكلفة من استعمارها للجزائر، وهذه الصيغة الجديدة تمنحها حكما غير مباشر للبلاد، وذلك بإبقاء سلطة البايات التقليدية وإدارتها كما هي في تونس، و تعيين إلى جانبها مراقبون فرنسيون من مقيم عام إلى جانب الباي، ومراقبين آخرين يشرفون على القياد و ممثلي السلطة بها، أما شؤون الخارجية والدفاعية فأصبحت من مهام السلطات الفرنسية[4]، وبمجرد تعيين هؤلاء المراقبين حتى عمدوا إلى تطبيق الحكم الإداري المباشر و سيطرة على زمام الأمور، وأصبحت بذلك السلطة المحلية شكلية فقط[5].

وبذلك كان الإخضاع تحت إدارتها تدريجيا بعد أن استكملت سيطرتها على كامل البلاد، و الدخول في الخطوة الثانية التي فيها سقط قناع فرنسا، و أعلنت عن أهدافها الحقيقية تحت الاستعمار المباشر لتونس[6]، وهذا بعد وفاة محمد الصادق في 28 تشرين الاول 1882م، واعتلاء أخيه العرش مكانه من (1882-1902)، الذي تم إجباره على توقيع معاهدة المرسي الكبير في 8 حزيران 1883م،

[1] شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص308.

[2] زاهية قدورة، المصدر السابق، ص 465، 466

[3] BOM – Y – EE – 103 / 66 – Thirth – 25 Rebiul ahir 26 MARCH – 1881.

[4] محمد الهادي الشريف، المصدر السابق، ص 99، 100.

[5] حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص 246. حسن حسني عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 151-152.

[6] زاهية قدورة، المصدر السابق، ص ص 466- 468.

والتي وضعت تونس تحت الاحتلال الفرنسي المباشر. وأصبحت كافة السلطة في يد المقيم العام الفرنسي، حيث جاء في[1]:

- المادة الأولى من هذه المعاهدة: تكفل الباي بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية إدخالها.
- المادة الثانية: تعطي الحكومة الفرنسية حق الإشراف على الشؤون المالية، وأن يعقد الباي قرضا لسداد الديون بضمان الحكومة الفرنسية، التي لها الحق في اختيار الزمن و الشروط الموافقة لذلك، وتعهد الباي بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن من الحكومة الفرنسية[2].
- المادة الثالثة: تقتضي بتحديد ما يخص الباي، وما يخصص لمصاريف الحكومة من الدخل العام.
- المادة الرابعة: نصت على أن هذه المعاهدة مكملة لمعاهدة باردو المنعقدة في 12 ايار 1881م [3].
- المادة الخامسة: نصت على أن تعرض نسخة من هذه المعاهدة على الحكومة فرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى الباي في أقرب وقت ممكن[4].

وتم التوقيع عليها من طرف الوزير الفرنسي المقيم بتونس، وكذلك علي باي بتاريخ 8 حزيران 1883م.

لم تكتف فرنسا بالشروط التي فرضتها على تونس في المعاهدتين بل وسعت من صلاحيات المقيم العام، ومنحته كامل السلطة التشريعية وتنفيذية، وألغت نظام الوزراء فيتونس، وسيطرت على مصادر الاقتصاد التونسية[5]، وقامت بمصادرة أراضي الدولة وأراضي البور، حتى أراضي الفلاحين التونسيين الذين لم يكن لهم وثائق ملكية أراضيهم، أي أرض المشاع، وذلك بمقتضى قانون التسجيل العقاري الصادر في تموز 1885، وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين لتشجيع الهجرة الفرنسية إلى تونس، وفتحت لهم جميعا وظائف وبأجور عالية، ووفرت لهم جميع الخدمات حيث

[1] حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص 246؛ حسن حسني عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 152-151.
[2] شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص 309.
[3] خليفة الشاطر، المصدر السابق، ص 22.
[4] المصدر نفسه، ص 22
[5] شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص 310.

سيطروا على الصناعة، واستخراج المعادن مما أهلهم إلى احتكار التجارة الداخلية والخارجية في تونس[1].

واستطاعت فرنسا بالتدريج أن تتخلص من امتيازات التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى في تونس، كما حاولت فرنسا طمس معالم الثقافة العربية الإسلامية، وإضفاء الطابع الفرنسي، على التعليم والثقافة في تونس، فحاربت تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وجعلت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في التعليم في المدارس وقلصت من المدارس العربية، واقتصر التعليم الثانوي على مدرسة واحدة هي المدرسة الصادقية، بالإضافة إلى المدرسة العلوية لتخريج المدرسين[2].

رغم كل المحاولات الفرنسية لمحو هذه الثقافة العربية والدينية، إلا أنها لم تنجح، ويعود الفضل في ذلك إلى جامع الزيتونة، والمدارس الإسلامية والكتاتيب التي كان يلتحق بها العديد من أبناء تونس حفاظا على الثقافة العربية والإسلامية، ومن هؤلاء الأبناء الذين وقفوا في وجه الاستعمار الفرنسية[3]، وقادوا حركة المقاومة أمثال الزعيم علي بن خليفة[4] الذي ترأس حركة المقاومة في قابس والتي دامت تقريبا أربع سنوات، وجعل العدو الفرنسي يراجع حساباته مما اضطرت فرنسا إلى إرسال قواتها من الجزائر لقمع هذه الحركة[5]، فحاول علي بن خليفة الاتصال، والتنسيق مع قادة المقاومة في كل من صفاقس والقيروان، لكنه لم ينجح في ذلك، وظل بن خليفة صامدا أمام القوات الفرنسية حتى أنهكت قواه، واضطر إلى الانسحاب مع رجاله إلى طرابلس أين توفي هناك عام 1885م، واستمر نضال الشعب التونسي البطولي، الذي كان ينقصه التنظيم والعدة، حتى أرغم العدو على الاعتراف بسيادة تونس، ومنحها استقلالها في 20 اذار1956م [6].

المبحث الثاني: الموقف العثماني من الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 م

لا يمكن لأية مقاومة مهما كانت إمكانياتها أن يكفل مقاوميها استمراريتها وضمان نجاحها، إذ يتوقف كل ذلك على ما تتلقاه المقاومة من دعم مادي و معنوي على المستويات الداخلية والخارجية لإنجاحها بعد الانتهاء من مرحلة التعبئة كخطوة أولى لبداية المقاومة وتنظيم صفوف المقاومين،

[1] محمد الهادي الشريف، المصدر السابق، ص 100.

[2] حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص 253.

[3] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المصدر السابق، ص82.

[4] محمد المرزوقي , صراع مع الحماية، ، ص 185-194.

[5] زاهية قدورة، المصدر السابق، ص468، 481.

[6] BOA – YPRK – TKM – D 4 / 46 – TIRTH.

وانضمام قبائل الفراشيش، ونفات، والهمامة للمقاومة، وتنصيبهم العلي بن خليفة كقائداً للمقاومة، حيث جرى الاتصال بعدها مباشرة بسلطات العثمانية المرابطة بطرابلس الغرب لطلب تدخل القوات العثمانية، وانضمام قواتها لقوات المقاومة[1].

يذكر علي المحجوبي أن العوامل المساهمة في ظهور المقاومة بالجنوب التونسي في كل من مدينة صفاقس وقابس في شهر تموز 1881 يعود إلى تلقي المقاومين الإشاعات مفادها قدوم قوات عثمانية المساندة المقاومين وخشية الجاليات الأوروبية من تطور الأمور وحدوث عمليات النهب من طرف الثوار لممتلكات الجاليات.[2]

وفي العام الثاني من بداية المقاومة وخلال الفترة الممتدة ما بين (اذار إلى تموز 1882) نظمت المقاومة صفوفها على الحدود التونسية الطرابلسية حيث كانت تأمل دائما

تدخل القوات العثمانية وأصبحت تلك المنطقة الملاذ الامنع للمقاومين الذين أقروا العزم على مواصلة الكفاح، وما زاد من عزيمة المجاهدين إصدار فرنسا أوامر لقواتها المسلحة تقضي بعدم السماح للمقاومين باجتياز الحدود الطرابلسية خشية حصول مواجهات مع القوات العثمانية [3].

بعد اجتماع القيروان قرر المجتمعين إرسال مبعوثين إلى باشا طرابلس لمعرفة موقفه من المقاومة، وأعلن علي بن خليفة خلال الاجتماع أن السلطان لا يمكن أن يتخلى عن نجدة تونس، وأنه سمع أخبار مفادها وصول نجدة القوات العثمانية التي ستنزل بطرابلس لتصل إلى تونس مباشرة. وعند سماع الثوار الأنباء وصول النجدة شد ذلك من عزمهم، وتجرأ بعض من أعوان الباي على الانضمام إلى صفوف المقاومة أمثال: الحاج حراث الذي عمل على تهدئة سكان الساحل والوسط ومنعهم الانضمام للمقاومة. ونفس الأمر العلي بوعلاق [4]" الذي عمل على قمع أولاد يعقوب ومنعهم عن المقاومة[5]، وقد بعث علي بن خليفة بابن أخيه، الحاج محمد بن خليفة إلى الاستانة عام 1882 م

[1] أحمد القصاب، المصدر السابق، ص 40.

[2] أحمد القصاب، المصدر السابق، ص 25.

[3] علي المحجوبي، المصدر السابق، ص48.

[4] علي بوعلاق، علي بن محمد علي بوعلاق من قبيلة أولاد يعقوب من ولاية قابس انضم للمقاومة بالشمال التونسي هاجر إلى طرابلس لتنظيم صفوف المقاومة 1907 م، توفي 1915 م، أنظر:: محمد المرزوقي، المصدر السابق، ص 219

[5] المصدر نفسه، ص 94.

ليتصل بالوزير خير الدين التونسي[1] وبوزراء الاستانة لمعرفة موقفهم بشأن مساندة المجاهدين التونسيين، لكن خير الدين التونسي أكد عجز الدعم عن تقديم يد العون للمقاومين.[2]

وعلى النقيض من ذلك فقد أكد علي المحجوبي تخلي خير الدين التونسي عن مساندة المقاومة ليس بسبب عجز الدولة العثمانية إنما يعود ذلك الامتيازات التي حصل عليها من فرنسا والمتمثلة في حصوله على جراية سنوية بلغت 30000 فرنك وكانت تسند إليه من ميزانية الإيالة ونفس الشيء بالنسبة لمحمد بن صالح بن خليفة ابن أخ علي بن خليفة الذي عمل "فيرو" القنصل الفرنسي بطرابلس على إخضاعه حيث قبل التخلي عن المقاومة[3].

ثم بعد وصول برقية باي تونس إلى اسطنبول أجتمع مجلس الوزراء العثماني وقرر ضرورة التفاوض مع فرنسا، وفي حالة رفضها يجب ضمان تأييد الدول الكبرى بحقوق الباب العالي بولاية تونس، إلا أن الحوادث توالت بسرعة في الرابع والعشرين من نيسان 1881م اخترقت قوات من الجيش الفرنسي الأرض التونسية، واحتلت الكاف وطبرقة [4].

وعليه استدعى عاصم باشا وزير الخارجية العثماني سفير دولته في باريس للعمل على مقابلة وزير الخارجية الفرنسي دون اضاعة الوقت ومحادثته حول اقتراح التسوية الذي تقدم به الباب العالي[5].

ومن جهة أخرى أعلم الباب العالي الحكومة البريطانية برغبته في التفاهم مع فرنسا والاقتراح عليها من اجل القيام بالتحقيق حول الظروف التي ادت الى اعتداءات بعض افراد القبائل التونسية

---

[1] خير الدين التونسي (1915، 1810): ولد عام 1820 في القوقاز من عائلة شركسية استقدم مملوكا الى اسطنبول وارسل الى تونس ليدخل في خدمة احمد باي , وقد تربى تربية دينية وتعلم اللغة الفرنسية والعربية ثم عمل في ميدان الجيش وتفرغ للسياسة , كان من المتنورين وزعيما للاصلاحيين توفى عام 1890 في الاستانة، للمزيد ينظر: عصمت برهان الدين عبد القادر , العرب والمسألة الدستورية في الدولة العثمانية 1876 – 1914 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة موصل , 1995 , ص 55 ؛ محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1982، ص ص 271-274.

[2] علي المحجوبي، المصدر السابق، ص48.

[3] أحمد القصاب، المصدر السابق، ص 25.

[4]Raymond, A. (1955). Les Tentatives Anglaises de Pénétration Économique en Tunisie (1856-1877). *Revue historique, 214*(Fasc. 1), 48-67. .

[5] محمد عصفور سليمان، المصدر السابق، ص ص 98-99.

وفي النهاية طلب الباب العالي رأي مجلس الوزراء البريطاني بهذا الخصوص المتمثل بالاعتداءات المتكررة من قبل القبائل التونسية، الذي أجاب بان "حكومة جلالة الملكة لا تعتقد أنها مدعوة لتقديم رأيها حول الاقتراح المذكور، الا أن الأحداث قد حكمت عليه بالفشل لاسيما بعد تقدم الجيش الفرنسي في الأراضي التونسية للوصول إلى الأهداف التي رسمت له والتي لم تدع مجالا للشك بتدخل فرنسا الحقيقي[1].

إزاء تلك التطورات أرسل، باي تونس في السابع والعشرين من نيسان 1881م، نداء الى الدول التي وقعت على معاهدة برلين في عام 1878م احتج فيه باسمه وباسم السلطان، ضد دخول القوات الفرنسية الأراضي التونسية وناشدها لتكون وسيطا بينه وبين حكومة فرنسا، وختم نداءه متوسلا اليها ببذل مساعيها الحميدة لإنقاذ تونس غير أن هذا النداء لأعضاء المؤتمر لم يلق أي صدى لدى الدول المعنية باستثناء ايطاليا التي قامت بمساعيها لدى الدول الكبرى وللعثور على مخرج للتدخل الفرنسي في الأراضي التونسية اقترح عاصم باشا مرة أخرى الاتفاق مع فرنسا أو تحكيم الدول الكبرى في القضية اذ كان يأمل أن لا تباشر فرنسا أي ضغط على حكومة باي تونس لقبول الحماية. ولكن القوات الفرنسية استمرت في التوغل داخل الأراضي التونسية فاحتلت مدينة بنزرت وقصفت مدينة طبرقة لذا قررت الحكومة العثمانية، مرة أخرى، مناشدة الدول الكبرى للعثور على مخرج عادل ومباشرة وساطتها في الخلاف العثماني – الفرنسي الأنباء التي وصلت اسطنبول من باي تونس تبين إن وحدات الجيش الفرنسي توغلت في الاراضي التونسية وأنها قد وصلت مسافة مئة ميل من وسط البلاد[2].

أما موقف الدول الأوربية من تلك الأحداث فقد كان مخيبة لأمال حكومة اسطنبول فان المانيا لم تحرك ساكنا اذ " كان بسمارك مسرورا من أن فرنسا قامت اخيرا بعمل يشغلها عنه ويشغله عنها" وفي فيينا لم يلق ممثل الحكومة العثمانية نجاحا يذكر، في حين أن ايطاليا أصيبت بخيبة أمل كبيرة للاعتداء الفرنسي وأنها قررت عدم التصرف بمفردها في هذه المسألة التي تهم بقية الدول الكبرى لاسيما بريطانيا. أما الموقف الروسي فقد كان مؤيدا للدولة العثمانية، مع تحفظها في اتخاذ أي قرار، لأنها أرادت أن تكون صديقة لفرنسا. لكنها أيدت استعدادها لمناقشة الموضوع اذا أيدت إحدى الدول الكبرى المبادرة. وبذلك نلاحظ أن التناقض كان بينا لأول وهلة بين ممثلي حكومات الدول الكبرى

[1] إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص 125.

[2] محمد عصفور سليمان، المصدر السابق، ص 99، 98.

فروسيا لا ترى في تبنيها مبادرة الوساطة، إلا أنها مستعدة أن تقدم مساعدتها إذا أخذت المبادرة دولة كبرى لها مصالحها في المنطقة كإيطاليا أو بريطانيا .[1]

في حين أن المانيا والنمسا لم تبديان أي اهتمام بالمسألة التونسية. وبذلك تركت فرنسا بمفردها لتحقق ما خططت له في احتلال تونس وبتاريخ الخامس من ايار 1881م وصل نداء باي تونس المؤثر الى الحكومة العثمانية وجاء فيه " لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم والسلطان، إننا نسترحم باسم الإنسانية. . . المساعدة من جلالتكم حتى تتبنوا الاجراءات السريعة للتوسط والتي ستتكفل بوضع حد لويلات الحرب التي اكتسحت الولاية الأن. وللوصول إلى تصريح أوربي مشترك يضمن مستقبل هذا البلد.[2]

وفي ضوء ذلك قرر رئيس وزراء بريطانيا التفاهم مع ممثلي الدول الأوربية للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، إلا أن فرنسا كانت قد اتخذت الإجراءات اللازمة لفرض حمايتها على تونس، لذلك قررت الحكومة البريطانية أنها سوف لن تتبنى الخطوة الأولى للمبادرة السياسية مع الدول الكبرى وبرفض بريطانيا اخذ المبادرة السياسية لدى الدول الكبرى، الموقعة على معاهدة برلين، لتسوية المشكلة التونسية فقد الباب العالي أمله الوحيد في صد فرنسا عن الاستيلاء على تونس وفرض نظام الحماية عليها، وأن الدولة العثمانية لم تكن لديها الرغبة والقدرة على إعلان الحرب على فرنسا[3].

وفي تلك الظروف كان فيلق بنزرت بقيادة الجنرال (بريار) [4] (Brear)قد وصل إلى الجديدة في الحادي عشر من ايار 1881م ليفرض على باشا تونس الحماية. وعند صبيحة اليوم التالي طلب روسطان القنصل الفرنسي في تونس من الباي مقابلة الجنرال الفرنسي عند منتصف النهار وعلى بعد ثلاثة أميال من مدينة باردو، وقرأ القنصل الفرنسي مشروع المعاهدة وطلب باي تونس مدة زمنية الدراسة محتوى المعاهدة[5].

[1] عبد الرحمن تشانجي، المسالة التونسية 1881-1913، ترجمة: عبد الجليل التميمي، تونس 1973، ص 72.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص 95.

[3] Raymond, A. (1955). Les Tentatives Anglaises de Pénétration Économique en Tunisie (1856-1877). *Revue historique, 214*(Fasc. 1), 67-48. .

[4] نقولا زياد، المصدر السابق، ص129.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص 101.

وفي الحال طلب الباي اجتماع مجلس وزرائه لمناقشة المعاهدة التي تألفت من عشرة بنود تضمن البند الثاني منها قبول الباي احتلال فرنسا للأماكن التي تراها ضرورية. والبند الرابع فيها وضح أن الحكومة الفرنسية ستحترم المعاهدات المعقودة بين الباي ومختلف الدول الأوربية الكبرى. أما البند الخامس فحدد أن يمثل الحكومة وزير مقيم لتنفيذ المعاهدة، ونظم البند السادس مسؤولية السفراء والقناصل والموظفين الفرنسيين في الخارج الذين سيكفلون بحماية المصالح التونسية كما إن الباي يلتزم بعدم عقد أي معاهدة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية[1].

كان موقف الباي حرجا. ما العمل ؟ الهروب ولكن كيف ؟ فان القنصل الفرنسي المفوض والجنرال الذي قدم لمقابلته كان تصحبهما كتيبتان من جنود الخيالة، وقد بين الجنرال لباي تونس أنه لا يغادر مكان إقامته قبل توقيع المعاهدة وعند انتهاء المهلة الزمنية، حتى التاسعة مساء اليوم نفسه، وقع الباي المعاهدة في الثاني عشر من ايار 1881 م، وبذلك أصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية[2].

رفضت الحكومة العثمانية توقيع باي تونس على المعاهدة بالقوة وعدتها غير شرعية وباطلة ؟ فاجتمع مجلس الوزراء العثماني[3] لرسم سياسته تجاه الأحداث المقبلة، وفي اليوم نفسه اعلم عاصم باشا وزير الخارجية العثماني، الممثلين الدبلوماسيين العثمانيين في الخارج لدى الدول الكبرى بتوقيع معاهدة الحماية على باشا تونس بالقوة[4]، وأن الباب العالي سيحتج ضد المعاهدة غير الشرعية، لكن الاحتجاج العثماني لم يؤثر مطلقا على الموقف السياسي الذي تبنته الدول الكبرى الموقعة على معاهدة برلين أما الموقف الدولي على المعاهدة. فقد امتنعت برلين عن استلام نص الاحتجاج، وفي فيينا لم يحدث أي تغيير يذكر على موقفها، فقد احتفظ وزير خارجية النمسا بصمته الذي توخاه منذ بداية الأزمة التونسية. وفي روما فقد صرح وزير الشؤون الخارجية الإيطالي " أنه نظرا لعدم الاهتمام الذي أظهرته بقية الدول الكبرى وخاصة المساندة الرسمية التي منحتها ألمانيا لفرنسا في هذه المسألة فانه من المستحيل على الحكومة الايطالية أن تخرج من موقفها المحافظ الذي فرضته عليها الملابسات الحالية [5].

[1] محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص 60.

[2] DOM – Y PAK – 3 / 42 Tirth – 3 cemeziyelevvl. 1298 (21 may 1881).

[3] محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق: حمادي الساحلي، د. ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 129.

[4] محمد عصفور سلطان، المصدر السابق، ص 60

[5] إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص 100.

أما بريطانيا فقد دخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية للحصول على التزامات تضمن المصالح البريطانية ولكن الحكومة البريطانية من جهة أخرى تجنبت بعناية حتى 18 حزيران 1881م إعطاء رد كتابي لنص الاحتجاج العثماني، على فرض الحماية على باي تونس. وبهذا فرضت فرنسا حمايتها على تونس بالقوة بالرغم من احتجاج الحكومة العثمانية ومعارضة باي تونس، وتأييد بعض الدول الكبرى للحماية الفرنسية، وتحفظ دول أخرى[1]

يبدوا ان منذ أن وطأت أقدام فرنسا أرض الجزائر عام 1830م أخذت تخطط من أجل احتلال تونس وتتحين الفرص والمناسبات للانقضاض عليها، وظلت نصف قرن تبعد عنها أيدي الطامعين من الأوروبيين المنافسين لها في مجال الاستعمار، ونتيجة للعديد من الجهود والمؤامرات التي كان مؤتمر برلين 1878م أحدها، استطاع الاستعمار الفرنسي تحقيق طموحاته، وبالرغم من أن الحكام التونسيين كانوا يعلمون بنوايا فرنسا التوسعية لكنهم عجزوا عن تجنيب بلادهم ويلات الاحتلال، بل ان سياستهم هي التي مكنت الفرنسيين من فرض السيطرة عليها في شكل جديد من أشكال الاستعمار تحت إسم "الحماية" التي طبقت بتونس قبل غيرها. من خلال دراستنا لموضوع الحماية الفرنسية على تونس بين (1881 -1883 م) وردود الفعل الاولية خلصنا الى نتائج نجملها فيما يلي إن المتتبع لتاريخ تونس في الفترة الحديثة والمعاصرة يجد أن تونس وقعت تحت الاحتلال الفرنسي بعد العديد من المؤامرات الدولية والتي تجسدت في مؤتمر برلين 1878م، حيث أدت طموحات فرنسا لاحتلالها إلى هيجان الدول الكبرى وعدم تركها لفرنسا وحدها، فظهر تنافس دبلوماسي بين هذه الدول صعب على تونس الدفاع عن نفسها إذ أحدثت لها ارتباكات مالية واضطرابات داخلية. حتم الوضع الاقتصادي والمالي لتونس ولوجها إلى باب الإفلاس المالي الأمر الذي استغله الأوروبيين عام 1869م بإنشاء لجنة مالية دولية لمراقبة مالية واقتصاد تونس مراقبة مباشرة[2]، وقد أدرك الفرنسيون موقف الجزائريين وكانوا يتوقعون اشتراكهم مع إخوانهم التونسيين في مقاومتهم فعملوا على قهرهم قبل إنجاز الحملة عام 1881م، ومع ذلك لم يكن هذا كافيا لقتل روح المقاومة في نفوس الجزائريين اللذين قدموا ما بوسعهم لمساندة إخوانهم التونسيين[3].

[1] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تق: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1960، ص 60.

[2] محمد عصفور سلطان، المصدر السابق، ص 65

[3] نقولا زياد، المصدر السابق، ص 196.

النتائج:

- بعد ان عجز الباي محمد الصادق عن تسديد الديون للايالة التونسية نتيجة الازمة الداخلية قد ادى الى تكوين لجنة دولية تسمى الكومسوين للتحكم في حزينة الايالة وبذلك تذرعت فرنسا لاحتلال تونس بقياد الجنيرال بريار.
- بعد توقيع معاهدة باردو من قبل الباي وفرنسا اعطت لفرنسا حق الاشراف المالي والخارجي والعسكري في تونس والتدخل في شؤون البلاد وتعيين مفوض فرنسي فيها.
- اصبحت تونس محمية فرنسية سيطرت عليه القوات العسكرية سيطرة كاملة واصبح المقيم الفرنسي رئيسا للوزراء ورئيسا للمالية التونسية.
- احتجت الدولة العثمانية على الاحتلال الفرنسي الغير مبرر وارسال فرمانات الى نظرائها من عواصم الدول الاوربية تبين ذلك ولم يلقي أي اهتمام ولم يكن له صدى لدى العالم من احتلال الايالة التونسية.
- وبهذا اصبحت تونس رسميا عام 1881 تحت ماسميته فرنسا الحماية والتي تحولت فيما بعد الى استعمار جابه العديد من الحركات الثورية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. التيحي سارة، بسمارك واهم اعماله ومشاريعة على المستوى الاداري والعالمي (1862-1889م) رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 مايو، قالمة، 1945.
2. امين احمد حمدي، محاولة في تحديد الخسائر البشرية خلال الحملة العسكرية الفرنسية على البلاد التونسية1881-1884، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس، 2006 – 2007.
3. عصمت برهان الدين عبد القادر , العرب والمسألة الدستورية في الدولة العثمانية 1876 – 1914 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة موصل , 1995.
4. رودلفوميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم الاسرة القرمنلي، ترجمة: طه فوزي , دار المرجان , طرابلس (د. ت).

5. احمد سهيل طقوس، العثمانيون من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس، لبنان، 1995.

6. ؛ مرفت اسعد عطا، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس(1869-1904)، (د-ط)، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2005.

7. وديع أبو زيدون، تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، عمان 2003.

8. صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه والمعاصرة، القاهرة، 1980.

9. اكمل الدين احسان اوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، اسطنبول، 1999.

10. صلاح العقاد، المغرب العربي لدراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى (د-ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

11. عبد الرحمن ابن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1936-1945، ج2، د. ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

12. خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، د. ط، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

13. على المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعن عمر بن ضو وآخرون، د. ط، دار سراس للنشر، تونس، 1986.

14. محمد عبد الله عودة و إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية النشر، 1989.

15. محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تح حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحيى، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

16. رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، 1996.

17. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1982.

18. عبد الرحمن تشانجي، المسالة التونسية 1881-1913، ترجمة: عبد الجليل التميمي، تونس 1973.

19.محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق: حمادي الساحلي، د. ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

20.عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تق: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1960.

21.حمد عصفور سلمان، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منه)، مجلة ديالى، العدد 56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق 2012.

22.ارنلود قرين، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881 - 1918 المجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، ع3، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس 1975.

23.عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

24.SALİH AKIN ،1877-1878 OSMANLI -RUSHARBİ'Nİ ARAPVİLAYETLERİNDEKİ ETKİLERİ ،YÜKSEK LİSANS TEZİ، FATİH SULTAN MEHMET VAKIF ÜNİVERSİTESİ ،2021, s60.

25.E. Rouard DECARD, la turquie etle protectorat français en tunisie (1881-1913) ,paris.

26.Raymond, A. (1955). Les Tentatives Anglaises de Pénétration Économique en Tunisie (1856-1877). Revue historique, 214.

27.Raymond, A. (1955). Les Tentatives Anglaises de Pénétration Économique en Tunisie (1856-1877). Revue historique, 214(Fasc).

28. BOM – Y – EE – 103 / 66 – Thirth – 25 Rebiul ahir 26 MARCH – 1881.

29.DOM – Y PAK – 3 / 42 Tirth – 3 cemeziyelevvl. 1298 (21 may 1881).

30.BOA – YPRK – TKM – D 4 / 46 – TIRTH.